

المملكة المغربية
ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵎⴻⵔ



مشروع قانون المالية لسنة المالية 2022



وزارة الاقتصاد والمالية

26 أكتوبر 2021



- I. سياق إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022**
- II. الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- III. الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- IV. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- V. أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- VI. التوازن المالي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022



السياق الدولي

- بروز بوادر انتعاش الاقتصاد العالمي الذي من المتوقع أن يحقق نمواً بـ **5,9%** سنة 2021 و **4,9%** سنة 2022؛
- نفس الدينامية ستشهدتها منطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الأساسي لبلادنا، التي من المنتظر أن ينتقل نموها الاقتصادي من **3,6%** سنة 2020 إلى **5%** سنة 2021 و **4,3%** سنة 2022؛
- في المقابل، من المنتظر أن تتأثر آفاق الاقتصاد العالمي بمجموعة من المخاطر المرتبطة أساساً بـ:
 - ◆ الانتشار السريع لمتحورات جديدة للفيروس أكثر عدوى وأكثر خطورة؛
 - ◆ تنامي التوترات الجيوسياسية والتجارية والتكنولوجية خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؛
 - ◆ ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية.

توقعات

2022		2021		2020		(التغير %)
أكتوبر	يوليوز	أكتوبر	يوليوز			
4,9	4,9	5,9	6,0	▲	-3,1	النمو العالمي
4,3	4,3	5,0	4,6	▲	-6,3	منطقة الأورو



السياق الوطني

- بروز معالم الانتعاش على الاقتصاد الوطني، حيث من المنتظر أن يبلغ معدل النمو **5,6%** سنة **2021** بعد الانكماش غير المسبوق بـ **6,3%** سنة **2020**، وذلك بفضل التدابير التي اتخذتها بلادنا بتعليمات من جلالة الملك نصره الله لإنعاش الاقتصاد والتقدم الملموس لحملة التلقيح؛
- نمو اقتصادي مدعوم بشكل رئيسي بمكونات الطلب، نتيجة توطيد الصادرات والاستثمار اللذان من المنتظر أن يساهما بـ **4,4** و **2,5** نقطة على التوالي خلال سنة **2021**؛
- تسجيل القطاع الفلاحي لنمو جيد يفوق **17%**، بفضل مجهودات عصرة القطاع، والنتائج المتميزة للموسم الفلاحي.



- I. سياق إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- II. الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022**
- III. الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- IV. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- V. أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- VI. التوازن المالي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022



الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

وزارة الاقتصاد والمالية



محصول الحبوب : 80 مليون قنطار



نمو الناتج الداخلي الخام : 3,2%



سعر غاز البوتان : 450 دولار للطن



معدل التضخم : 1,2%



سعر صرف الدولار مقابل الدرهم : 9,26



الطلب الدولي الموجه للمغرب (دون احتساب

منتجات الفوسفاط ومشتقاته) : 6,7%



- I. سياق إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- II. الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- III. الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022**
- IV. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- V. أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- VI. التوازن المالي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022



الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

وزارة الاقتصاد والمالية



- التوجيهات المتضمنة في الخطاب الملكية السامية؛
- مخرجات النموذج التنموي الجديد للمغرب؛
- البرنامج الحكومي.



- I. سياق إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- II. الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- III. الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- IV. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022**
- V. أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- VI. التوازن المالي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022



توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني

1

تعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية

2

تقوية الرأس المال البشري

3

إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة

4



I. توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني

← وضع برنامج للأشغال العمومية الصغرى والكبرى، في إطار عقود مؤقتة، الذي سيمكن من خلق **250.000 منصب شغل مباشر** في غضون سنتين، وذلك ابتداء من 2022، وستُخصَّص لهذا الغرض اعتمادات تُقدَّر بـ **2,25 مليار درهم** في إطار مشروع قانون المالية ؛

← تشجيع المبادرة المقاولاتية من خلال:

■ تفعيل إجراءات الدعم للمقاولين الفلاحين الشباب؛
■ توطيد إجراءات المواكبة لفائدة المقاولين الصغار: الأفضلية في الصفقات العمومية، تشجيع الاتحادات بين المقاولات، عقود المناولة...؛

■ إعطاء دينامية جديدة لبرنامج انطلاقة، خاصة من خلال إطلاق برنامج «الفرصة» الذي يهدف إلى تمويل مشاريع الشباب بدون شروط مسبقة، مع تقديم المواكبة والتوجيه والتكوين، ويستهدف هذا البرنامج تقديم حوالي **50 ألف قرض** سنة 2022، باعتمادات إجمالية تقدر بـ **1,25 مليار درهم**.

← إخراج ميثاق للاستثمار وتجويد مناخ الأعمال.

I. توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني

← تنزيل سياسات قطاعية طموحة: الجيل الأخضر، التحول الصناعي، البنية التحتية، السياحة، الصناعة التقليدية، الاقتصاد الاجتماعي...؛

← تشجيع الإنتاج الوطني ودعم تنافسية الوسم "صنع في المغرب"، وتعزيز السيادة الوطنية الغذائية والصحية والطاقة؛

← تفعيل صندوق مُجَّد السادس للاستثمار كرافعة لتمويل السياسات القطاعية الطموحة وركائز التحول (التحول الرقمي، الانتقال الطاقي...)، والمساهمة في رأس المال المقاولات الناشئة والمبتكرة.



الرفع من دينامية الاستثمار العمومي ليلغ 245 مليار درهم بما في ذلك استثمارات صندوق مُجَّد السادس للاستثمار



II. تعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية

اتخاذ كافة التدابير ذات الطابع القانوني والمالي والتقني لضمان تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية من خلال:

- مواصلة تنزيل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة العمال غير الأجراء؛
- الشروع في تعميم هذا التأمين لفائدة الفئات الهشة والفقيرة التي تستفيد حاليا من نظام المساعدة الطبية «RAMED» من خلال تخصيص **4,2 مليار درهم** في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماusk الاجتماعي؛
- اتخاذ التدابير الضرورية للشروع في التعميم التدريجي للتعويضات العائلية:
 - ◆ إخراج الإطار القانوني الخاص بالتعويضات العائلية؛
 - ◆ تسريع تفعيل السجل الاجتماعي الموحد؛
 - ◆ إدماج برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حاليا (تيسير، مليون محفظة، دعم الأرامل).



II. تعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية

دعم الأشخاص في وضعية إعاقة: ←

- إعطاء الأولوية في الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ومن التعويضات العائلية؛
- المواكبة الخاصة: مواكبة اجتماعية وطبية، دور الحضانه والمدارس، التكوين والإدماج المهني، الولوج إلى الخدمات العمومية...؛
- تطوير طرق الكشف المبكر عن الإعاقة والوقاية منها؛
- تعزيز الدعم المالي المخصص في ميزانية الدولة: **500 مليون درهم سنويا**، أي بزيادة 300 مليون درهم سنويا.



III. تقوية الرأس مال البشري

قطاع التعليم

- تسريع تعميم التعليم الأولي وتقوية بنيات الاستقبال (دور الحضنة) للأطفال دون سن الرابعة، بتخصيص غلاف مالي يقدر بـ **250 مليون درهم**؛
- دعم تـمدرس أبناء الفئات المعوزة وخاصة في العالم القروي عبر توطيد الجهود المرتبطة بإنشاء المدارس الجماعية، وتطوير النقل والإطعام المدرسي؛
- توطيد إصلاح نظام التكوين المتعلق بالأساتذة، وإطلاق برنامج لإعادة تأهيل مراكز التكوين الخاصة بهم؛
- تأهيل المؤسسات الجامعية وتطويرها.

المناصب المالية

18.144 منصب



الغلاف المالي

76,6 مليار درهم

+5 ملايين درهم

مقارنة مع 2021



III. تقوية الرأس المال البشري

قطاع الصحة

- تأهيل العرض الصحي من خلال تعبئة الإمكانيات المالية الضرورية للنهوض بالمراكز الصحية الأولية، والمراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية والجامعية؛
- ترميم الموارد البشرية الصحية؛
- إرساء حكمة جديدة للمنظومة الصحية؛
- إحداث نظام معلوماتي مندمج.



المناصب المالية

5.500 منصب

الغلاف المالي

23,5 مليار درهم

+3,7 مليار درهم

مقارنة مع 2021



IV. إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة

← مواصلة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة من خلال تعبئة مبلغ إجمالي يناهز **10 ملايين درهم** لفائدة الجهات؛

← تسريع تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية؛

← تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة؛

← تسريع إصلاح الإدارة، من خلال إجراء ميثاق المرافق العمومية، وورش تبسيط المساطر الإدارية وتعميم الإدارة الرقمية بمختلف الإدارات، وتسريع البث في طلبات المواطنين والمقاولات، وكذا تنزيل ميثاق اللائحة الإدارية.



- I. سياق إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- II. الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- III. الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- IV. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- V. أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022**
- VI. التوازن المالي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022



أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

وزارة الاقتصاد والمالية

← تخفيض السعر الهامشي لجدول الضريبة على الشركات من 28% إلى 27% بالنسبة للشركات الصناعية التي يقل مبلغ ربحها الصافي عن مائة مليون (100.000.000) درهم، فيما يخص مبلغ ربحها الصافي المطابق لرقم أعمالها المحلي؛

← إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح بالنسبة للشركات التي يساوي أو يفوق مبلغ ربحها الصافي مليون (1.000.000) درهم، باستثناء:

- الشركات المعفاة من الضريبة على الشركات بصفة دائمة؛
 - الشركات التي تزاوّل أنشطتها داخل مناطق التسريع الصناعي؛
 - شركات الخدمات التي تستفيد من النظام الجبائي المنصوص عليه لفائدة "القطب المالي للدار البيضاء".
- تحتسب المساهمة المذكورة حسب الأسعار التناسبية التالية:

- 2% بالنسبة للشركات التي يقع ربحها الصافي في شريحة 1.000.000 إلى 5.000.000 درهم؛
- 3% بالنسبة للشركات التي يقع ربحها الصافي في شريحة 5.000.001 إلى 40.000.000 درهم؛
- 5% بالنسبة للشركات التي يفوق ربحها الصافي 40.000.000 درهم.



أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

وزارة الاقتصاد والمالية

- ← حذف تصاعدية أسعار الجدول الحالي للضريبة على الشركات واعتماد الأسعار التناسبية في أفق تطبيق سعر موحد؛
- ← ملاءمة وتحسين نظام المساهمة المهنية الموحدة المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2021؛
- ← مراجعة الخصوم الجزافية المحدثه بموجب قانون المالية لسنة 2021، المطبقة على الأجور المدفوعة للرياضيين المحترفين والمربين والمدربين والفريق التقني؛
- ← تخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة من 0,50% إلى 0,45% بالنسبة للمنشآت التي تصرح بحصيلة إيجابية؛
- ← تعزيز وسائل الإدارة لمحاربة الغش الضريبي من خلال القيام بالتعريف التلقائي للخاضعين للضريبة المخالفين للأحكام المتعلقة بالالتزام بإقرار الهوية الضريبية.



أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

وزارة الاقتصاد والمالية

- ← حماية حقوق الملتزمين، من خلال تحسين مساطر التصحيحات، وتعزيز مهام لجان النظر في الطعون المتعلقة بالضريبة خاصة عبر إحداث لجان جهورية؛
- ← اعتماد معيار الامتثال الضريبي كشرط أساسي للاستفادة من الإعانات الممنوحة من طرف الدولة في مجال الاستثمار؛
- ← الرفع من الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة السجائر الالكترونية؛
- ← إصلاح للضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على السجائر، بهدف إرساء جو من المنافسة في القطاع وتجاوز النظام الضريبي المعقد الحالي.



أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

وزارة الاقتصاد والمالية

رفع رسم الاستيراد المطبق على الأنايب والمصايح المتوهجة من 2,5% إلى 40% في إطار تعزيز النجاعة الطاقية على المستوى الوطني؛

تطبيق ضريبة داخلية على الاستهلاك على المنتجات والآلات والأجهزة المستهلكة للكهرباء (مكيفات الهواء والثلاجات، والمجمدات، والمصايح المضيئة بتوهج الشعيرات، إلخ...) بهدف تشجيع إجراءات حماية البيئة والتنمية المستدامة، وستخصص عائدات هذه الضريبة لفائدة صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماك الاجتماعي؛

تطبيق رسم بيئي في صيغة ضريبة داخلية على الاستهلاك لإعادة التدوير لبعض المنتجات والتجهيزات الإلكترونية التي تشكل خطر تلوث بيئي في نهاية دورة استخدامها.



أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

وزارة الاقتصاد والمالية

حذف الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى «صندوق الاستثمار الاستراتيجي»؛

تعديل الحساب الخاص للخزينة المسمى «صندوق تحديث الإدارة العمومية» لتمكينه من تحمل النفقات المتعلقة باستعمال الأمازيغية في الإدارة العمومية. وستخصّص لهذا الغرض اعتمادات تقدر بـ **200 مليون درهم**؛

تعزيز موارد حساب «صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماكك الاجتماعي» من خلال تخصيص المداخيل التالية لفائدة هذا الصندوق:

- حصيلة المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح بالنسبة للشركات؛
- حصيلة الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على بعض الأجهزة المستهلكة للكهرباء.



- I. سياق إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- II. الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- III. الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- IV. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- V. أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
- VI. التوازن المالي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022**



التوازن المالي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

وزارة الاقتصاد والمالية

الفرق (%) (1)-(2)	الفرق (القيمة) (1)-(2)	م. ق. م. 2022 (2)	م. ق. م. 2021 (1)	المعطيات الصافية (بملايير الدراهم)
10,8	25,70	262,61	236,91	المدخيل الجارية
13,8	26,98	222,56	195,58	المدخيل الجبائية
20,9	16,78	96,89	80,11	▪ الضرائب المباشرة
9,8	8,77	98,74	89,97	▪ الضرائب غير المباشرة
11,7	1,26	12,03	10,77	▪ الرسوم الجمركية
1,2	0,17	14,90	14,73	▪ رسوم التسجيل والتنبر
-5,5	-2,09	35,94	38,03	المدخيل غير الجبائية
24,2	0,80	4,10	3,30	مدخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
5,8	14,32	261,26	246,94	النفقات الجارية
5,5	7,68	147,54	139,86	▪ الموظفين
4,2	2,78	68,63	65,85	▪ السلع والخدمات
1,4	0,40	28,07	27,68	▪ فوائد الدين
25,6	3,47	17,02	13,55	▪ المقاصة
14,5	9,89	77,99	68,10	الاستثمار
-42,9	-3,00	4,00	7,00	رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة
		-5,9%	-6,2%	عجز الميزانية

المملكة المغربية
+٠٨١٨٤+ | ١١٢٤٠٤٥



شكرا على انتباهكم



وزارة الاقتصاد والمالية